الإعلام العربي.. دعاية أم سلطة أم «فوضى»؟

إصلاح الإعلام يحتاج تصويباً وتنظيماً من الداخل والخارج

الإعلام العربي كيف تعاطى مع الثورة الرقمية وسرعة انتقال المعلومات؟ هل تخلص فعلا من صورته القديمة التي ترهنه للسلطة والدعاية لها وأجنداتها المختلفة بحسب كل بلد، أم بدأ مرحلة التحرر من الضغوط المختلفة؟ أسئلة ضرورية لأجل فهم طبيعة أزمة هذا الإعلام وكيفية إصلاحه.

حسن إسميك
كاتب ومفكر عربي

بعد تاريخ طويل حافل في خدمة السلطة السياسية والدعاية لها والحديث بلسانها ونشر مفاهيمها، يحاول الإعلام العربي اليوم التسلل من شقوق جدار "المحرّم" و"الممنوع" نحو فضاء جديد يقيم فيه أسس سلطة جديدة خاصة به، مستفيداً من نِعَم التكنولوجيا الحديثة التي فتحت ذراعيها بكرم، وأتاحت المجال لمضاعفة عدد الصحف والدوريات العربية بعد عام 2000، لتلعب المدونات العربية دوراً مهماً في الدفع نحو التغيير وزيادة الوعي السياسي بعيداً عن عين الرقيب وبطش السلطة، موجدة شكلاً جديداً من الصحافة البديلة.

لم يتبلور هذا الشكل الجديد من الصحافة بصورة نهائية وما زال يعاني وبمستويات عالية من التذبذب وعدم الاتساق لا توحي بقدرته على الصمود طويلاً، فالانتقال الذي تم دون "ضوابط" ما زال يحول دون تحديد نموذج واضح للإعلام العربي: هل تخلّص حقاً من عقال السلطات وبدأ يستعيد دوره في نقدها والضغط عليها؟ أم أنه لا يزال يترنح تحت وطأة الاستقطاب الشديد، والولاءات السياسية الخاضعة لاعتبارات مختلفة؟ ليست الإجابة هنا بالأمر السهل في ظلّ الفوضى التي نشهدها في عالم الإعلام، وما زلنا لا ندري هل ما يمر به إعلامنا هو حقاً "مخاض" عسير أم "احتضارٌ" لا قيامة بعده!

استغلال الثورة الرقمية

غيرت الثورة الرقمية وحرية انتقال المعلومات الأساس الذي تقوم عليه نظرية الإعلام: مبدأ "التلقي الشاقولي"، من المرسِل إلى المستقبِل، ليصير دائرياً حيث الكل مرسِل والكل متلقٍ، ورغم أن الدول تتساوى اليوم أمام ما أتاحه الفضاء الإلكتروني من دفق المعلومات والأخبار، غير أن مخرجات هذا التحرر الإعلامي جاءت مختلفة بحسب تجربة كل بلد وقوانينه ومقدار الحرية الفكرية والتعبيرية المتاحة فيه.

جاء الانتقال أكثر سلاسة في الليبراليات الغربية بالعموم، والمعتادة أصلاً على مستويات أعلى من حرية التعبير. أما البلدان التي ينخفض فيها سقف الحريات فقد كانت الفوضى نصيبها، إذ وجدت السلطات التي اعتادت على تسخير الإعلام بالترغيب أو الترهيب في خدمة أجنداتها وتوجهاتها أنها تفقد السيطرة على وسيلة من أهم وسائل التأثير في الرأي العام وصناعته. ما يعني الانتقال من حالة "إعلام السلطة" إلى حالة "سلطة الإعلام" والتي تعني في ما تعنيه أن تقوم هذه الوسائل بتشكيل بنى مجتمعية جديدة قد لا تناسب مصالح السلطات الحاكمة، بل وتهدد وجودها.

> البلدان التي ينخفض فيها سقف الحريات كانت الفوضى نصيبها ما يعني الانتقال من حالة إعلام السلطة إلى سلطة الإعلام

إن وصول المعلومات بهذه السرعة والسهولة إلى المتلقّي وضع السلطات أمام تحدٍّ لا تقدر بالقمع وحده على مواجهته، رغم أنها لم تدخر وسيلة في ذلك! من هنا كان لا بد لها أن تشحذ أسلحتها إعلامياً وقانونياً لمحاولة احتواء الموقف والخروج بأقل الخسائر الممكنة في انتظار إيجاد وسيلة لتطويع ما يمكن أن أسميه "الحالة الجديدة"، الأمر الذي ضاعف حالة الفوضى الإعلامية.

أما على المقلب الآخر، فلا يزال من غير الممكن الجزم ما إذا كانت هذه "الحرية" التي حصل عليها الإعلام تعمل بالفعل في خدمة الحقيقة، أم أن السلطة التي استحوذ عليها لم تكن أكثر من سلطة "الفوضى" التي خلقتها "الحالة الجديدة" وما نتج عنها من "طفرات" إعلامية، سلبية بمعظمها، تتمثل بمواقع وأفراد يفتقرون إلى الحرفية ولا يلتزمون أدنى معايير المهنية والمصداقية في العمل الإعلامي، ومع ذلك فهم قادرون على الوصول إلى المتلقي دون رقيب أو حسيب بكل ما يريدون ضخه وإيصاله دون أي اعتبار لنتائج ذلك.

عربياً، تظهر ارتدادات ما يسمى "ثورات الربيع العربي" أن الفوضى الإعلامية هي سيدة الموقف، فقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي المجال أمام أي عابر في منطقة تشهد حدثاً ما، أن يطلق على نفسه لقب "مراسل" أو حتى "إعلامي"، وأن يصير له متابعون يتأثرون بما ينقله دون النظر إلى المصداقية أو التوجه الشخصي لصاحب الخبر، ودون الحاجة إلى وسيلة إعلامية معروفة أو حتى موقع مرخّص.

أسهمت هذه السهولة والسرعة في الحصول على الخبر خلال دقائق في تراجع دور الوسائل الإعلامية التقليدية وحتى مواقعها الإلكترونية التي تحتاج عادة إلى وقت حتى تحصل على مصدر موثوق أو تصل إلى موقع الحدث، ما أدخل الجميع في حرب سرعة نقل الخبر أو المعلومة، وأدى إلى تراجع دور المهنية والشفافية إلا في حالات نادرة، ناهيك عن أن هذا "الإعلام" غير المضبوط يقوم بطبيعته على إذكاء الغرائز والانفعالات وإثارة ردود فعل غير محسوبة ولا موضوعية، وهذا معاكس تماماً لما نحتاجه في بلادنا، أي الحقيقة الواضحة والصوت الحر الذي يعكس رغباتنا وتطلعاتنا في بناء أوطاننا ودولنا بعيداً عن العنف والإرهاب والتجييش والتحريض.

لقد كانت تأثيرات "فوضى الإعلام" في العالم العربي أشد من مثيلاتها في أمكان أخرى مختلفة، الأمر الذي يعود في الغالب إلى أسباب من قبيل اعتياد شريحة واسعة من الشعوب العربية، نتيجة الجهل أو التجهيل، على تلقي الخبر كما هو بلا أي محاكمة تميز الغث من السمين في المحتوى، ما يجعل هذه الشعوب أسرع انقياداً خلف من يدّعون الدفاع عن حقوقها، دون التحقق من غاياتهم ومآربهم. يدعم هذا الجهل غياب وجود قادة حقيقيين للرأي العام في معظم الدول العربية مخلصين للحقيقة ولا يخافون في الحق لومة لائم، أو أصحاب آراء موضوعية ومهنية لا تعتمد خطاباً متعالياً أو تحريضياً، وغير مرتبطين بجهات وأجندات خاصة.

إلى جانب ذلك، فقد تحولت مجموعة من الوسائل الإعلامية صاحبة التاريخ العريق، في ظل الاستقطاب الذي فرضه "الربيع العربي" وما تلاه، إلى مجرد أدوات تخدم أجندات معينة، بعضها ليس عربياً حتى، بعيدة عن لسان حال الشعب وعن تطلعاته. كذلك بقيت مجموعة أخرى من هذه المنافذ واجهةً للأنظمة السلطوية تعمل في الدعاية أكثر من عملها في الإعلام، وتوغل في الابتعاد عن مطالب الناس والشارع وعن وظيفتها الأساسية، ففقدت مصداقيتها، خاصة خلال العقد الفائت وما تخلله من اختلاط في المفاهيم.

كما لم تواكب وسائل إعلام عربية المتطلبات الراهنة للإعلام اليوم، ولم تستحق بعد صفة "المؤسسة الإعلامية"، إذ لا تزال تعاني من سوء في الإدارة أو التنظيم وضعف تأهيل الكادر البشري وافتقاره إلى المهنية والحرفية، ولا يزال معظمها تابعاً لجهة أو حزب، وتقوم استراتيجيته على التعبئة السياسية أو التسطيح وإفراغ القضايا المهمة من محتواها الحقيقي.

لم تسمح السلطات الشمولية التي حكمت معظم الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي ببناء "مؤسسات إعلامية" حقة، ولم تكن الوسائل الإعلامية يوماً سوى أداة في يدها، وهذا أحد الأسباب التي جعلت للإعلام الحر الناشئ اليد الطولى في سقوط بعض هذه الأنظمة منذ عشر سنوات، وخلق الفوضى في بعضها الآخر.

تنظيم الإعلام

يُطلق على الإعلام اسم "السلطة الرابعة"، وما قد يجهله البعض أن هذه التسمية جاءت في الأصل من بريطانيا، حيث ينقل المؤرخ الإنجليزي توماس كارلايل عن المفكر الأيرلندي إدموند بيرك قوله "تجتمع هنا تحت سقف البرلمان ثلاث سلطات، لكن في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهمّ منكم جميعاً".

فسرها البعض على أنها الرابعة بعد الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم، في حين يرى آخرون أنها الرابعة بالنسبة إلى الركائز الثلاث للمملكة في المفهوم الأوروبي التقليدي: رجال الدين والنبلاء والعامة. لقد دفع حضور الصحافة في البرلمان البريطاني برئيسه إدوارد فيتزروي لاحقاً للإصرار على حضور الإعلام جلسات البرلمان أثناء الحرب العالمية الثانية، رغم أن ونستون تشرشل أرادها بعيدة عن أعين الصحافة.

لذلك فعندما أطالب، وغيري كثر من المشتغلين بالصحافة والإعلام، بضبط الفوضى الإعلامية الحاصلة اليوم لا أعني بذلك على الإطلاق تقييد الحريات وقمع الآراء كما يحدث في بعض الدول العربية، حيث أشار تقرير نشره الاتحاد الدولي للصحافيين في يناير 2020 إلى أن القيود التي تفرضها بعض الدول العربية ما زالت تشكل حائلاً دون حرية التعبير، سواء أكانت حجباً لمواقع إلكترونية ومواقع تواصل اجتماعي، أو ملاحقة لصحافيين وإعلاميين.

لقد جاء في التقرير أيضاً أن الدول العربية تفتقر إلى وجود قوانين خاصة بتنظيم الإعلام الرقمي، وإن كانت حكومات كثيرة حول طبيعة الدور الذي أصبحت تقوم به في المشهد الإعلامي، لأن هناك جهات أخرى يفترض أنها أعلى منها، مثل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الذي كان حتى وقت قريب يقوم بهذه المهمة، ويتولى التحقيق والرصد والمتابعة والوقوف على الخطأ.

حسن علي

نقابة الإعلاميين صارت عاجزة عن تنظيم المشهد وضبطه

ويفترض أن هناك لجنة داخل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مهمتها تحديد الألفاظ والعبارات المخالفة لميثاق الشرف الإعلامي الذي حددته التشريعات، من بين أعضائها شخصيات رفيعة تقرر ما إذا كانت العبارات تحمل إيحاءات أو مخالفة للآداب أو إسفافا من أيّ نوع لا أن يكون الأمر خاضعا لوجهات نظر جهات أخرى.

ويقول خبراء إعلاميون إن أزمة النقابة تكمن في أنها لم تحدد بالضبط ما هي المعايير المهنية التي يجب أن يلتزم بها كل إعلامي يظهر على الشاشة أو يخاطب الناس حتى من وراء الكاميرات، مثل المعلقين الرياضيين، فهي تُحاسب وتُعاقب وفق ضغوط الجمهور مع أن دورها أكبر وأعمق في رسم ضوابط تحكم علاقتها بالإعلاميين.

وارتكب عدد كبير من المذيعين الذين أوقفتهم النقابة عن العمل مخالفات كثيرة.

الهروب من فلك السلطة إلى الإثارة

13 دولة قد أصدرت قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية بين عامي 2006 و2018، لكنها بقيت غير قادرة على ضبط المحتوى الذي يدار من الخارج رغم ذلك، فلجأ بعضها إلى فرض عقوبات على من يتابعها أو يشارك ذلك المحتوى من مواطنيها.

إذن، ما الذي نحتاجه حقاً إذا افترضنا طبعاً أن زمن "إعلام السلطة" قد انتهى، لكي تكون الفوضى الحاصلة مجرد مرحلة انتقالية نصل بعدها إلى حالة "سلطة الإعلام"؟ الإجابة ليست معقدة للغاية، فإعلامنا يحتاج بالعموم تصويباً وتنظيماً من الداخل والخارج، يبدأ من توظيف أشخاص مؤمنين بدور الإعلام، يتمتعون بالمهنية والحيادية، يقتربون من قضايا جماهيرهم ويمثلونهم، ويمتلكون المهارات الضرورية في التواصل مع الجمهور، ويتمتعون بنوع من الحصانة كجزء من تعزيز استقلالية الإعلام، والابتعاد عن فرض القيود عليه، ووضع قوانين تعزز دوره وعمله. كما يتوجب على وسائل الإعلام تطوير قدراتها الرقمية وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار الإعلامي بالعموم.

أعي تماماً أن "الإعلام الحيادي" هو نوع من الخرافة، فلكل وسيلة إعلامية أجنداتها واستراتيجياتها، وهذا حق، أما ما لا يحق للإعلام فعله فهو الارتهان التام لجهة أو سلطة ما، لأنه عندها سيفقد موضوعيته ومصداقيته وموثوقيته، وهذه الثلاثية هي رأس المال الأهم في الصحافة وفي العمل الإعلامي كله.

تهمة انتهاك الآداب العامة تقطع ألسنة إعلاميين مصريين

ضبط قاموس المذيعين يتحقق بفرض عقوبات وفقا لمعايير مهنية واضحة

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة- أكد قرار نقابة الإعلاميين المصريين بوقف مقدم البرامج والمعلق الرياضي مدحت شلبي عن التعليق على أيّ مباراة في كرة القدم حتى نهاية العام الجاري، إصرار النقابة على أن تقوم بأدوار بعيدة عن صلاحياتها وتتمسك بفرض الوصاية وقطع لسان كل من يقوم بانتهاك الآداب العامة أو يخالف القاموس اللغوي في الإعلام، من وجهة نظرها.

وبررت النقابة قرار وقف شلبي أخيرا بأنه خالف مدونة السلوك الإعلامي عندما كان يعلق على مباراة بين فريقي الزمالك والأهلي في الخامس من نوفمبر الجاري، وانتهت بفوز الأخير بخمسة أهداف مقابل ثلاثة، بعدما قال عبارة، ربما لم يستطع كثيرون تفسيرها إلى اليوم، وهي "معلول حط الزغلول"، في تعليقه على هدف التونسي علي معلول نجم النادي الأهلي.

وأعدت النقابة ديباجة طويلة، منها أن شلبي تجاوز ميثاق الشرف الإعلامي في البنود الخاصة باحترام الأديان السماوية وآداب وتقاليد المهنة وحماية الوحدة الوطنية والتماسك القومي واحترام حقوق الجماهير وعدم الالتزام بالموضوعية والتوازن في عرض وجهات النظر واستخدام ألفاظ وعبارات تنافي الآداب العامة والقيم المجتمعية.

الغريب في الأمر أن مدحت شلبي لم يتم وقفه عن تقديم برنامجه الرياضي على فضائية "أون تايم سبورت"، وحُرم فقط من التعليق على المباريات لنهاية العام، ما يوحي بأن نقابة الإعلاميين تكيل بمكيالين، لأنه لو كان بالفعل ارتكب هذه الديباجة من المخالفات لاستوجب عليها منعه من الظهور الإعلامي كليًا.

اعتادت نقابة الإعلاميين استخدام تهم فضفاضة لمعاقبة مقدمي البرامج، مثل انتهاك الآداب العامة دون أن تحدد للجمهور والمذيعين السقف المسموح به أو المحظور الاقتراب منه، وهو الدور الغائب عنها منذ تم تأسيسها حديثا، حيث لا تقوم بالتدريب والتأهيل وتحديد المحاذير وتترك كل شيء للصدفة.

ما يلفت الانتباه أن النقابة لم تتحرّك للتحقيق مع مدحت شلبي أو إصدار العقوبة ضده إلا بعد جدل أثاره متابعو منصات التواصل الاجتماعي من مشجعي نادي الزمالك، في محاولة للانتقام منه لأنه تحامل على فريقهم باستخدام عبارات دفعت الجمهور المنافس لمكايدتهم والسخرية منهم.

وأكد حسن علي رئيس جمعية حماية المشاهد المصري وأستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس أن نقابة الإعلاميين صارت عاجزة عن تنظيم المشهد وضبطه، وتكتفي فقط بفرض العقوبات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحسين شكل الرسالة الإعلامية وصورتها، ويصعب أن يقود هذا المسار إلى إعلام محترف لا تصنعه أسلحة الترهيب.

وأضاف لـ"العرب" أن ما يحدث في المشهد الإعلامي "قمة العبث" من بعض القنوات أو مقدمي البرامج، أو حتى نقابة الإعلاميين، فهناك عشوائية تضرب المنظومة ولا أحد يعرف بالضبط من أين يبدأ الإصلاح، فمن السهل فرض العقوبة وإظهار امتلاك أدوات ردع، لكنّ هناك عجزا عن تقديم إعلام حصانته الجمهور نفسه.

ويرى معارضون لموقف النقابة أن التحجج بالآداب العامة لضبط فوضى الإعلام المصري وعدم خروج أيّ مذيع عن النص يضاعف القيود المفروضة على المهنة، لأن النقابة قبل أن تقوم بفرض عقوبات عليها حسم المعايير التي تحتكم إليها في المحاسبة، لا أن تحاول إثبات وجودها لمجرد أن شريحة من الجمهور غاضبة.

وتساءل هؤلاء عن الدور الغائب للنقابة في محاسبة الإعلاميين الذين دأبوا على تأديب المشاهدين من خلال برامجهم عند الدفاع عن الحكومة وإنجازاتها، والتحيز لوجهة نظر واحدة لمجرد أنها تخدم مصالحهم الذاتية أو استمرارهم في القناة، لأن ذلك يفترض أنه يخل بالتوازن في احترام حقوق الجماهير بمختلف انتماءاتهم.

ولم يسبق لنقابة الإعلاميين أن تحركت من تلقاء نفسها لعقد دورات تدريبية لمقدمي البرامج في كيفية توصيل الرسالة الإعلامية دون تحيّز، وفي كل مرة تكتفي بفرض عقوبات لأسباب مختلفة وغير مفهومة، كما في حالة المعلق الرياضي مدحت شلبي لمجرد أنه تفوه بعبارة كوميدية وصلت إلى معارضيها بطريقة تنم عن إيحاء غير أخلاقي.

وأثار تصدر النقابة لمشهد فرض العقوبات في الآونة الأخيرة تساؤلات اكتشفها الجمهور نفسه، بينما كان المبرّر في معاقبتهم من جانب نقابة الإعلاميين أنهم لم يحصلوا على تصاريح بمزاولة المهنة، مع أنهم قبل ارتكاب الخطأ ظهروا لشهور وسنوات دون أن تتحرك النقابة، لكن العقوبة يتم تفصيلها تحت مزاعم الآداب العامة.

وأشار رئيس جمعية حماية المشاهد المصري لـ"العرب" إلى أن صناعة الإعلام تتطلب الالتزام الحرفي بالمعايير الإعلامية لا تفصيل عقوبات على مقاس أسماء بعينها، مع الكف عن التدخل لضبط الفوضى بطريقة ردة الفعل، لأن الأهم القيام بإجراء وقائي يمكن تكرار الأخطاء، فكثير من المذيعين عوقبوا بالإيقاف والنتيجة أنهم عادوا مرة أخرى وارتكبوا نفس التجاوزات.

وعلى رأس هؤلاء مدحت شلبي نفسه، حيث تم وقفه من قبل لأسباب من بينها استخدام مصطلحات مرفوضة مجتمعيا ولا تتناسب مع العادات والتقاليد، ما يعكس أنه لا يمكن الاعتماد على أسلحة الترهيب واستسهال فرض العقوبات في ضبط المشهد الإعلامي أو القاموس اللغوي لمقدمي البرامج.

ويمكن البناء على هذا الطرح أن استسهال الوصاية على العمل الإعلامي، من أيّ جهة، لن يقود إلى إعلام جاد مهني متوازن، لأن تعدد أسلحة الردع دون تحديد طريقة توصيل الرسالة الإعلامية بشكل منضبط لن يترتب عليه سوى المزيد من الفوضى والسقطات، طالما أن الجهات المسؤولة عن الضبط لا تمارس ضبط مواقفها أولا.

تهم فضفاضة لمعاقبة الإعلاميين